ندوة حول:

تجربة مجمع اللغة العربية الأردني
في تعريب التعليم العلمي الجامعي

(السبت 20 جمادى الآخرة 1403هـ.

2 نيسان 1983م.)

وشارك فيها:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة

والأستاذ الدكتور إسحق الفرحان

والدكتور همام غصيب

عقد مجمع اللغة العربية الأردني مساء السبت 20/جمادي الآخرة/ 1403هـ 2/نيسان/1983م، ندوة بعنوان "تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب التعليم العلمي الجامعي"، شارك فيها الأساتذة: الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس المجمع، الدكتور إسحق الفرحان، والدكتور همام غصيب.

وقد استُهِّلت الندوة بتلاوة آية من الذكر الحكيم، ثم تحدث الدكتور عبد الكريم خليفة قائلاً:

كلمة الأستاذ عبدالكريم خليفة
(رئيس المجمع)

إن هذا المجمع يمثل الإرادة الطيبة لبلدنا في خدمة لغتنا، لغة القرآن الكريم؛ هذه اللغة التي تتميز لا أعلم أن هنالك لغة في الدنيا تشاركها فيها، وهي:

الميزة الأولى:- أنها لغة القرآن الكريم، وأنها لغة الإسلام، وهذا لا يعني مطلقاً أن لغة القرآن الكريم تحرم على الشعوب الإسلامية الأخرى لغاتها، بل العكس، إنما هي لغات نامية مزدهرة في ظل الإسلام. فاللغة العربية ليست فقط لغة أمة العرب، ولكنها لغة الإسلام، وهي تخص كل مسلم إلى جانب لغته. هذه الميزة لا نعلم أن لغة من لغات الدنيا، قديمها وحديثها، تشارك اللغة العربية فيها.

الميزة الثانية:- إن هذه اللغة يتصل أبناؤها في الحاضر مع تراثهم في الماضي اتصالاً وثيقاً. ونحن نعلم جيداً أن المثقفين الإنكليز أو المثقفين الفرنسيين لا يستطيعون الاتصال بآدابهم التي كتبت في القرن الثاني عشر والرابع عشر والثالث عشر والرابع عشر إلا إذا تُرجمت إلى الإنكليزية الحديثة،

والفرنسية الحديثة؛ في حين أن المثقف العادي العربي يستطيع أن يتَّصل بأدب صدر الإسلام، وببعض الأدب الجاهلي، والأدب الأموي، والأدب العباسي، ويفهمه دون وسيط؛ بل قد يجد بعضه أكثر قرباً من فهمه لما قيل بالأمس، شعراً كان أم نثراً. ومن هنا فإن هذا المجمع قد قام من أجل أن يمثل إرادة هذا الشعب المناضل المكافح، لكي يخدم هذه اللغة الشريفة. وقد كان من حسن الطالع أن نختار مبنى المجمع بجوار كريم يرمز إلى جوهر وجوده، فيكون بجوار مسجد الجامعة، وكان فضلاً من الجامعة أن تتبرع بقطعة الأرض التي أقيم عليها مبنى المجمع.

لا أريد أيها الأخوة أن أتحدث كثيراً عن مجمع اللغة العربية الأردني، فكثيرون منكم يعرفون الشيء الكثير عنه، وليس هذا هو الموضوع، وإنما نود أن نبدأ موسمنا الثقافي هذا بقضية محددة، وهي:"تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب التعليم العلمي الجامعي" بشكل عام. ويسعدني أن يشارك في هذه الندوة زميلان جليلان، هما: الأخ الأستاذ الدكتور إسحق الفرحان، وهو غني عن التعريف، وكلنا نعرفه في مناصب وزارة التربية والتعليم الحساسة، ورئاسة المناهج، ووزيراً للتربية والتعليم، ووزيراً للأوقاف، ورئيساً للجامعة الأردنية، وعضواً في مجمع اللغة العربية الأردني، وله مشاركات قيمة في مختلف الموضوعات ومن أهمها ما قام به من المراجعة اللغوية للكتاب العلمي المعرب في الكيمياء التحليلية، وكذلك في كتاب الكيمياء غير العضوية، وكتاب الكيمياء العامة.

كذلك يسعدني أن أقدم عالماً من العلماء الشباب الذين نعتزّ بهم، وهو الدكتور همام غصيب، المتخصص في الفيزياء، وكانت دراسته معها في

إنكلترا، أي في بلاد أجنبية وبلغة غير العربية. وإنني أؤكد على هذه القضية لعلها تلفت انتباه بعض الأخوان الذين، بحسن نية أو بغيرها، ما زالوا يقفون ضد تيار تعريب التعليم العلمي الجامعي. وقد التحق الدكتور همام بكلية مانشستر فيلد للتقنية، في إنكلترا، سنة 1966م، وتخرج منها بامتياز سنة 1968، وبعد ذلك التحق بجامعة مانشستر بإنكلترا، حيث نال شهادة البكالوريوس سنة 1971، وشهادة الدبلوم في الدراسات المتقدمة في العلوم، ومن ثم شهادة الدكتوراة في الفيزياء النظرية سنة 1974م. ونال جوائز عديدة، وله سجل حافل في مجال البحث.

لا شك أن التجربة التي تَبَنّاها مجمع اللغة العربية الأردني لا تزال محدودة، وهو في إمكاناته الضيقة كما تعلمون؛ وإمكاناته من إمكانات بلدنا، وإمكانات بلدنا ضيقة، ولكن لنا آمالاً واسعة، لنا إرادة طيبة من أجل خدمة أمتنا وخدمة لغتها. ولكي نخرج من حيز النظرية: هل تستطيع اللغة العربية أن تستوعب العلم الحديث؟ هل تستطيع أن تكون لغة البحث العلمي، ولغة التعليم الجامعي؟ وهل... وهل.. وهل؟! مثل هذه التساؤلات قد أثيرت، وأثبتت مؤتمرات التعريب، التي تَشَرَّفْتُ بالمشاركة فيها، أن حصيلة هذه القضايا، وهذه المشكلات التي تعترض طريق التعريب، على أهميتها، ليست هي القضية الأولى، بل القضية الأولى في تعريب التعليم الجامعي تكاد تنحصر في وجوب جعل اللغة العربية لغة البحث العلمي. هذه قضية سياسية، في المشرق العربي كما هي في المغرب العربي، حيث تُفْرَض الفرنسية والإنكليزية في جامعاتنا، بل في جامعات الجزيرة العربية، مهد العروبة والإسلام، وفي الأزهر الشريف، حيث يدرس بالإنكليزية كثير من العلوم. كل هذا يجري في وقتنا الحاضر، وأي وقت

هذا؟! أنه الوقت الذي نجد فيه أمماً ليس للغاتها مثل تاريخ اللغة العربية، وعلى سبيل المثال نذكر بلغاريا وبولونيا، وفنلندا، وتركيا، وإيران وغيرها من دول الشرق والغرب؛ فهذه الدول جميعها، تدرّس بلغاتها القومية، لأنها أدركت أنها لن تستطيع أن تصل إلى المشاركة الأصيلة في بناء الحضارة العالمية إلاّ من خلال لغاتها. فما بال الأمر يختلف عندما نتوجه إلى اللغة العربية، وقد مرّت بتجربة غنية – جميعكم تعرفونها كما أعرفها– فقد كانت لغة العلم والفلسفة والفكر قروناً عديدة. ومع ذلك، فمنذ ثلاثين سنة، أي منذ قيل لنا أن دولنا قد استقلت، ونحن نبحث: هل تستطيع اللغة العربية أن تكون لغة البحث العلمي، ولغة التقنيات الحديثة؟

قبل الحرب العالمية الثانية كان المشرق العربي حكراً على إنكلترا وعلى اللغة الإنكليزية، والمغرب العربي حكراً على فرنسا، وعلى اللغة الفرنسية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تعددت مصادر تكوين علمائنا: فهناك أطباء ومهندسون يتخرجون من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وروسيا وتركيا وغيرها. فكيف يقبل المنطق أن أطلب من هذا الذي درس وتخرج في إحدى هذه البلدان، أن يذهب ويتعلم اللغة الإنكليزية لكي يدّرس بها طلاباً عرباً، كل ما حولهم عربي. اللهم أن هذا منطق غريب! وأن هذا لهو التأخر بعينه. فبعد أن تداعت العقبات التي كانت تحول بيننا وبين قيام جامعات وطنية في مختلف الأقطار العربية، وغلبت عجلة التطور السياسات الاستعمارية التي تحرص على إبقاء أمتنا في حالة التخلف؛ أقول بعد أن تداعت هذه العقبات، لجأوا إلى حجج واهية، واستطاعوا بوسيلة أو بأخرى أن يجعلوا التدريس في معظم هذه الجامعات بلغات أجنبية، مستبعدين اللغة العربية عن مالها الحيوي في التدريس الجامعي

والبحث العلمي. ونحن نعتقد أن كل هذه السياسة تهدف إلى تفريغ هذه الجامعات والمؤسسات العلمية من جوهر محتواها في الاصالة والإبداع .. وبالتالي لإبقاء أمتنا في حالة التخلف والتبعية.

ولكي لا نذهب بعيداً، أود أن أضرب مثلاً مما يحيط بنا، فقد تأسست منذ سنوات كلية للزراعة في الجامعة الأردنية، كان من أهم الدوافع لتأسيسها أن الزراعة ذات طابع محلي؛ فالأردن، مثلاً، يتميز بوجود مناطق الأغوار والشفا، في حين أن مصر تتميز بطبيعة وادي النيل، والاهتمام بزراعة القطن، وكذلك العراق، وسوريا... ولذا فمن المنطقي أن يُكَوَّن طلبة الزراعة في الجامعة الأردنية من خلال طبيعة هذه المنطقة، وما تستلزمه ظروفها المناخية والجغرافية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تأسيس كلية للزراعة في الجامعة الأردنية من خلال طبيعة هذه المنطقة، وما تستلزمه ظروفها المناخية والجغرافية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تأسيس كلية الزراعة يهدف إلى رفع مستوى المهنة بين الفلاحيين الأردنيين، وذلك عن طريق توطيد دعائم التعاون بين هذه الكلية وبين المجتمع الأردني بصورة عامة، والفلاح الأردني بصورة خاصة. ولكن ما أن بدأت هذه الكلية بالتدريس، حتى تفرَّد، بأكثرية صوت واحد، أن تكون الإنكليزية لغة التدريس فيها والبحث العلمي ... فأصبحنا ندرس الطلبة في كلية الزراعية باللغة الإنكليزية، ونعطيهم أسماء الأمراض والحشرات بمصطلحاتها اللاتينية واليونانية. فآل الأمر إلى عزل هذه الكلية وإبعادها عن مجالها الحيوي في التفاعل مع الفلاح الأردني، ورفع مستواه العلمي والعلمي .. اللهم أن هذا منطق لا نفهمه!!...

ولكي يخرج مجمع اللغة العربية الأردني من هذا المجال المحدد، وهو أحد المجالات التي بدأ بعمل فيها لخدمة لغتنا بإمكاناته الضيقة، تَبَنّى مشروعاً محدداً، وهو تعريب الكتب العلميّة التي تدرّس في السنة الأولى في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك واختار أساتذة أعلاماً من الزملاء الذين يدرّسون في الجامعتين، وطلب منهم أن يختاروا أحسن الكتب العلمية، وأعلاها مستوى، وأحدثها، فاختاروا في الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والجيولوجيا، كتباً معينة ضمن هذه الشروط. وقام المجمع بإعلام جميع الجامعات في الوطن العربي، ووزارات التعليم العالي، بأن مجمع اللغة العربية الأردني، في حملته لتعريب التعليم العلمي الجامعي، يعتزم ترجمة أحد هذه الكتب، حتى إذا كانت هناك جهة من الجهات تعمل على ترجمة أحد هذه الكتب، نترجم كتاباً آخر، لأننا لسنا دار نشر، ولسنا مركزاً تجارياً، ولكن هدفنا هو تعميق هذا الخط، الذي نؤمن بأن هذه الأمة لا بد من أن تسلكه في يوم من الأيام. فجاءت الردود إيجابية، وبدأنا على بركة الله. وكانت خطتنا في العمل أن يقوم أكثر من شخص واحد بترجمة الكتاب الواحد، وبعد الانتهاء من الترجمة، يقدم الكتاب (المشروع) إلى مراجع لغوي، فاللغة عامل مساعد، ولكن الأساس والجوهر هم العلماء المتخصصون، وما مهمة اللغوي هنا إلا ليحرص على عدم وجود أخطاء في التراكيب اللغوي. ثم بعدئذ يدفع الكتاب إلى المطبعة، ويعيَّن شخص بكفاءة علمية معينة من أجل مراجعة الطباعة. وانتهينا من المرحلة الأولى، وقبل أن ننتقل إلى المرحلة الثانية كلَّف مجمع اللغة العربية الأردني عضوين من أعضاء هيأة التدريس في قسم التربية في جامعة اليرموك، وتخصصهما في "مجال التقويم" أن يقوما بدراسةٍ علمية لتقويم المرحلة الأولى. وكان من حسن

الحظ، أن بيع كتب المرحلة الأولى، وبالتحديد كتب الرياضيات والأحياء، قد درّست باللغة العربية في الجامعة الأردنية.... وكانت نتيجة التقويم، أن الطلبة عندما درسوا باللغة العربية، درسوا مادة أوسع وبصورة أدق، وانخفضت نسبة الرسوم من 35% إلى 3%.. لا شك أنها نتائج مدهشة ... وعلى الرغم من هذا كله، فقد ألغي التدريس باللغة العربية في العام الجامعي التالي.. وكان ذلك ردّة إلى وراء لا نعرف لها كنهاً..

كل هذه الأسباب وغيرها، تدعونا أيها السادة لكي نجد من الواجب علينا أن نتبني لغتنا العربية، كما تتبني الأمم الأخرى لغاتها القومية.

وما دمت بصدد استعراض تجربتنا في مجمع اللغة العربية الأردني، أرجو أن تسمحوا لي أن أذكر أن مجمعكم، بجهوده المتواضعة، قد حاز على جائزة أحسن كتاب مترجم في معرض الكتاب، الذي أقيم في الكويت الشقيق للكتب المترجمة قبل نحو سنتين. وكان كتاب "الأحياء" هو الذي فاز . فتحية للأخوة العلماء الذين ترجموه، وهم من زملائنا الذين يدرّسون في الجامعة الأردنية ... وقد صدرت بعد ذلك كتب علمية مترجمة يعتز بها المجمع. ويسعدني أن أذكر بصورة خاصة كتاب "الفيزياء الكلاسيكية والحديثة"، الذي قام بترجمته الزميلان الدكتور همام غصيب والدكتور عيسى شاهين، وأشرف الدكتور همام غصيب أشرافاً حقيقياً على تنسيقه وصياغته. واسمحوا لي – وليس الوقت وقت تقريظ، ولكن من الفضل أن ننكر جهد عالم من أخواننا العلماء– فقد وضع الدكتور غصيب كرسياً في المطبعة لمدة ستة أشهر يشكل فيها كل حرف. وكان من نتيجة ذلك أن انعكس هذا العمل عند مهرة عمال الطباعة، فخرج كتاب

الفيزياء، بما أضيف إليه من حواش، أفضل من الأصل، بشهادة عدد من المتخصصين.

ثم قُدِرَّ للمجمع أن ينتقل إلى المرحلة الثانية، للسنة الثانية الجامعية، وبطبيعة الحال، إذا كان للسنة الأولى كتاب واحد لكل مادة، فلا بد أن

يكون لها في السنة الثانية عدد من الكتب وشكلت اللجان.

اننا لا نزعم مطلقاً أنّ مجمعنا قادر على تعريب جميع العلوم والتقنيات الحديثة، ولكننا نزعم أننا قادرون على أعطاء مثل علمي على إمكانية التعريب، وأن هذا الطريق، إذا ما توافرت الإمكانات المادية، والإمكانات العلمية، هو نهج واضح، ونحن قادرون عليه... وقد أعلنا ذلك للمؤسسات، والشركات في داخل الأردن وخارجه، على اعتبار أن إمكانات المجمع محدودة، واسمحوا لي أن أذكر بالخير مؤسسة عبدالحميد شومان، فقد كانت هي المؤسسة الوحيدة التي تبرعت بتغطية نفقات كتب ثلاثة، صدر أول كتاب منها قبل بضعة أيام، وهو كتاب في علم تكوين الأجنة.

وبدأنا المرحلة الثانية، وصدر كتاب في الجبر المجرد، وكتاب في علم تكوين الأجنة كما ذكرت، وهناك بعض الكتب ما زالت في المطابع، وبعضها بأيدي المراجعين العلمين، وأخرى ما زالت بأيدي المترجمين، ونسأل الله أن يهدينا سواء السبيل، وأن يهدي القادرين من أمتنا على أن يتبنوا مثل هذا الموضوع، لأننا أعتقد أن هذه القضية لا تحل إلا بإيجاد مؤسسة على مستوى الوطن العربي، تكون مهمتها نقل العلم الحديث، ونقل التقنيات الحديثة إلى اللغة العربية– وليس فقط، ترجمة كتاب من هنا وهناك–. ونحن نتطلَّع إلى قيام

مثل هذه المؤسسة العربية على غرار ما فعلته اليابان، وروسيا، وأكثر الدول المتقدمة، وسيكون من واجب هذه المؤسسة أيضاً أن تنقل كل ما يجدّ من كتب ومقالات في مختلف مجالات المعرفة.

أيها السادة، وعلى الرغم من ضيق الوقت، أود أن أشير إلى قضية تراثنا الفكري. فنتيجة للتجربة التي مرّ بها المجمع، وجدنا أنه لا انفصام بين إحياء التراث وتعريب المعرفة الحديثة والعلوم، بل هما على ميلان متلازمان، فإن معرفة تاريخ هذه العلوم في تراثنا، ومعرفة موقعها من الفكر الأنساني، ضرورة حيوية من أجل تأصيل العلم الحديث بين أبناء أمتنا العربية، وتوسيع آفاق المشاركة المبدعة في بناء الحضارة الحديثة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق هذا التراث العلمي سيكون رافداً خصباً لاستيعاب المصطلحات العلمية الحديثة.

وهناك قضية أخرى أود أن أشير اليها، وهي أننا في مجمع اللغة العربية الأردني، نترجم عن إرادة كل مواطن يعتز بتراث أمته وبلغته، انضم مجمعنا منذ البداية إلى اتحاد مجامع اللغة العربية، وأعلنا في هذا الاتحاد أن فلسفة مجمع اللغة العربية الأردني تقوم على أساس وجود مجمع واحد للغة العربية الواحدة. ونحن نتطلع إلى ذلك اليوم الذي يكون فيه مجمع واحد لهذه اللغة الواحدة، لأننا بقدر ما نحن حريصون على تعريب التعليم، فإننا حريصون على أن تكون هناك لغة علمية واحدة، فإن تعدد الجهات العاملة في المصطلحات، دون تنسيق واتفاق فيما بينها، سيؤدي إلى نشوء لغات علمية متعددة ....

وبعد ذلك قدم الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة زميله الأستاذ الدكتور إسحق الفرحان فقال الدكتور إسحق:-

كلمة للأستاذ الدكتور اسحق الفرحان

(عضو المجمع)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ وبعد، فأنني لأتشرف بالمشاركة في هذه الندوة للحديث عن لغة القرآن الكريم، لغة الضاد، التي ساهم المجمع في خدمتها بتجربة ناجحة من تجاربه أزاء تعريب العلوم، وقد كفانا الأستاذ الدكتور خليفة كثيراً من الحديث عن المنطلقات، وعن الاعتزاز بها، وجعلها لغة التدريس، ولغة العلوم، ولغة الطالب والأستاذ في جميع المراحل الدراسية؛ لا يختلف في ذلك اثنان من الذين أخلصوا لهوية هذه الأمة وعقيدتها وتراثها. وسأتكلم عن بعض هذه المنطلقات، وعلى أمل أن لا أكرر بعضاً مما قاله الأستاذ الدكتور خليفة، تاركاً ذلك للنقاش الذي خطّطنا معاً أن يكون أكثر من نصف الوقت المخصص للندوة، لكي تثري هذه الندوة بملاحظات الأخوة المشاركين.

كثير من الأمور معروفة لديكم، ولكن لقاء العقول لقاح لها. ونريد أن تتداول أطراف الحديث في هذه الناحية المهمة في مسيرة أمتنا، التي يهددها العدوان صباح مساء، وتشعر بأنها مكبلة، ولا تدري من أين تبدأ. ولكن لعل هذه النوحي الفكرية هي من نقاط البدء أيضاً، مع غيرها من النقاط الأخرى التعبوية الإيجابية، وليست التعبوية السلبية، ثم أعرّج بالحديث على أبعاد التجربة من الناحية الفنية والمالية والأدارية، وأقصر كلامي بصورة محددة على

بعض هذه النقاط، وما أرى من إمكانية التوصيات على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

كما تفضل الأستاذ الدكتور خليفة، أن المنطلقات في اهتمامنا باللغة العربية تقوم على قاعدة أساسية، هي أن تعريب التعليم العلمي الجامعي ضرورة حتمية، قومياً، وعليماً، وتنموياً، للحفاظ على هوية الأمة، والتفاعل مع العصر ولضمان مزيد من الانتاج الحقيقي، والإبداع من الأفراد والمجتمع، ثم أن التعريب أوسع من الترجمة. وهنا أقتبس كلمة للدكتور إبراهيم بدران في التمييز بين التعريب الترجمة، في دراسة جيدة قدمها تحت عنوان "ملاحظات حول تعريب العلوم من حيث المنهج وأسلوب العلم"، فيقول: "أن تعريب العلوم هو في النهاية تحويل المادة العلمية من مادة غريبة عن العقل العربي، إلى مادة قادرة على التمازج مع العقل واللسان والتفكير والتداول، وذلك من خلال تفاعل حقيقي وخصب، بين المادة العلمية واللغة بصفتها وعاء الفكر، وأداة الإبداع العلمي، وواسطة الربط بين التراث والحاضر، من جهة، والمستقبل من جهة أخرى. أما الترجمة فهي نقل مادة الكتاب من لغة إلى لغة أخرى، بالمفهوم الترجمي الضيق – أن جاز التعبير – والذي يركز على نقل الكتاب إلى اللغة العربية بنفس النص، بغض النظر عما إذا كان أسلوب هذا النقل أو نهجه أو شكله يحقق التفاعل بين اللغة والعلم، وبغض النظر عما إذا كان هذا النقل سوف يتيح فرصة التداول اليومي أو لا يتيحها، إذن فالتعريب بمعناه الشامل هو أوسع من الترجمة متضَمَّنة في التعريب.

وهذه قضية حيوية وأساسية، وهي حلقة وصل بين التراث والحاضر الذي نعيشة، والمستقبل الذي نشرئب إليه، وإذا أردنا فعلاً أن نعيش حياتنا المعاصرة

بفعالية، فلا بد من أن نتصل بتراثنا. وترجمة العلوم وتعريبها ما هي إلا إحدى وصلات هذه المسيرة، فحضارتنا في السابق جربت ترجمة العلوم زهاء ثلاثة قرون، وكان أن أزدهرت الحضارة، وأصبحت العلوم المعاصر في ذلك الوقت جزءاً من حضارتنا، وأصبحت العلوم المعاصرة في ذلك الوقت جزءاً من حضارتنا. وكذلك التجربة جربت نفسها مع الحضارة الغربية الأوروبية، عندما تجرمت العلوم العربية إلى اللغات الأوروبية الحديثة. والدور اليوم علينا، وحتمية هذا الدور لا بد منها، ولا بد من أن نترجم ما نستطيع من العلوم المختلفة من اللغات المختلفة إلى لغتنا العربية، ونعرّبها، بحيث تصبح جزءاً من تكويننا المعاصر.

كما تفضل الأستاذ الدكتور خليفة، حتى ألمانيا بلد المليون ونصف المليون، تدرّس الطب والهندسة بلغتها القومية. وأذكر أنني كنت في حفلة للسفارة الكورية، ومعي الأستاذ الدكتور محمود السمرة، فسألنا السفير الكوري: بم تدرسون الطب والهندسة والعلوم في بلادكم؟. وكررنا السؤال مرتين فقال: طبعاً بالكورية، وهل هذا السؤال يسأل؟ ونحن نعلم أنه حتى في الدول التي فيها ثلاث لغات رسمية، مثل هولندا، وبلجيكا، وسويسرا، وغيرها، تدرس القطاعات المختلفة باللغات المحلية. فالأمة التي تعتز بلغتها، عنوان اعتزازها، تدرس بلغتها القومية...

واسمحو لي أن اقرأ عليكم شيئاً مما زودنا به الدكتور عبدالكريم غرايبة في إحدى جلسات مجمع اللغة العربية الأردني، منذ حوالي سنة، عن وثيقة وقَّعها موشيه شاريت، ودون خوس، والياهو كولومب: أعداؤونا هؤلاء عبر النهر، في سنة 1913. عندما أسس معهد حيفا (التخنيون) كان هناك حديث عن إمكانية

التدريس بلغة أجنبية في العلوم، لأن هذا المعهد تكنيكي، فيكف يدرسون باللغة العبرية، وقد كانت في بداية أحيائها، لأنها لغة ميتة؟ فضج هؤلاء، وهم طلاب في الثانوية آنذاك لم تتحمل ضمائرهم اليهودية أن يدرسوا في معهد عالي للتقنية بغير اللغة العبرية. وهذه الوثيقة موجودة في صفحة 332 من الموسوعة اليهودية من النص العبري، ومترجمة بالإنكليزية وقد وقعها هؤلاء اليهود الثلاثة. هؤلاء هم أعداؤنا، وهذا هو تخطيطهم قبل أن ينشئوا دولتهم على أنقاض شعبنا. بعد ذلك أسسوا الجامعة العبرية ودرسوا بلغتهم.. صحيح أنهم يستعملون أحياناً مراجع أجنبية، ونحن لا ننادي، عندما نطالب بالتدريس باللغة العربية، أن تلقى المراجع الأجنبية الإنكليزية، والروسية، والبلغارية، وغيرها، بل نطلب أن تبقى جميع المراجع، ولكن الغرض الأساسي هو أن تكون لغة التدريس هي العربية. وقد أثبتت الدراسات التي أشار إليها الدكتور لطفي لطفية، والدكتور يعقوب الحلو، اللذان كلفهما المجمع بدراسة أثر الكتب المعرّبة، إلى أن رضى المترجمين ورضى المدرسين فوق النسبة المعقولة عن ترجمة هذه الكتب، وبشكل عام كانت النسب لصالح الكتب المعرّبة.

كما أن هناك دراسة قام بها السيد تيسير صبحي علي، من قسم الفيزياء في الجامعة الأردنية، وسأل الطلاب في دراسته بضعة أسئلة، ومنها: هل تفضل الدراسة بالعربية أم بالإنكليزية، ولماذا؟ فكانت النتيجة أن ما نسبته (68%) من الطلبة يفضلون الدراسة بالعربية لأسباب كثيرة، منها: توفير الوقت والجهد، والتعمق، وزيادة الاستيعاب، والاعتزاز باللغة العربية، وزيادة التحصيل العلمي وغيرها، والنسب الأخرى غير الـ(68%) عدد منهم لا يفضلون الدراسة بالإنكليزية، وإنما يفضلون بقاء الوضع نصف عربي ونصف إنكليزي، على

أساس أنهم سيستمرون في دراستهم كما هي دون حاجة إلى تغيير. كما سأل الدارس – ضمن تلك الدراسة– الطلبة سؤالاً آخر: هل اللغة العربية مشوهة؟ فكانت النتيجة أن ما نسبته (58%) من الطلبة أجابوا أن لغة المحاضرة ليست لغة إنكليزية سليمة، وإنما هي لغة مشوهة، نصف عربية، ونصف إنكليزية.

من الملاحظ أن جهود التعريب في الوطن العربي بشكل عام، وفي مجال العلوم بشكل خاص، ليست في المستوى المطلوب، لا من قبل السياسات العليا، ولا على مستوى المجامع والمؤسسات العلمية، بل أن حملات التغريب بدلاً من التعريب، وتفتيت الجهود بدلاً من استنهاضها، هي التي تجد الدعم أحياناً، والنشر الإعلامي أحياناً أخرى.

وهنا أذكر محاولة قام بها المجمع لإيجاد ما يسمى بقانون اللغة العربية، وكان لمعالي الأستاذ الدكتور سعيد التل جهد واضح في هذا المجال. وقد رفع مجلس المجمع هذا القانون (المشروع) إلى مجلس الوزراء، ونأمل أن تقرّ الدولة مثل هذا القانون، وليس فقط في تعريب العلوم، وإنما أيضاً في تعريب محلات الكاتو ومحلات التجارة، وغيرها، التي تجعلك وأنت تسير في الشوارع تكاد تخال نفسك في باريس أو لندن، وليس في بلد عربي.

وهناك نقطة أخرى لا يغيب عني أن أذكرها، وهي أن جهود التعريب ستبقى حبراً على ورق، ولو عرّب ملء هذه القاعة كتباً، بل ملء مساحة البلاد العربية كتباً، ولو خزنت في أجمل الخزائن وستبقى حبراً على ورق، إذا لم تكن هناك ممارسة عملية من قبل الطالب والمعلم لتطبيق هذه المادة المعرّبة. وأذكر أن الدكتور محمد أحمد سليمان، وهو من زملائنا الأساتذة المصريين في كلية

الطب، وكان يومئذ وكيلاً لاحدى الجامعات في القاهرة، أنه قال لي: نحن عرّبنا كتب السنة الأولى في كلية الطب، ولكن لم نستعمل كل الكتب، وأكلتها الفئران في المخازن. ونحن أيضاً لا نريد أن نعرّب كتباً تتراكم عليها الأغبرة في المخازن، بل لا بد من قرار سياسي، وما لم يتخذ قرار سياسي في كل البلاد العربية لدفع عملية التعريب إلى الأمام، ستبقى الجهود محصورة. وأنا لا أدعو إلى إيقاف الجهود المشكورة للمجامع وبعض الجامعات العربية، أو التباطؤ بها، بل أدعو إلى دعم هذه الجهود التي يقوم بها ضمير الأمة، ممثلاً في أشخاص أو مجموعات أو مجامع أو مؤسسات. وآمل أن يستجيب السادة لقرار شجاع جريء للرجوع إلى هوية هذه الأمة.

أما من الناحية الفنية، فإن ما استفدناه من هذه التجربة أننا شعرنا بأن هناك كوادر ترجمة من الفنيين كافية، وهي كثيرة لدينا، ومثل هذه التجربة تزيد من هذه الكوادر مع الزمن. وأنا أخالف السيد تيسير صبحي علي، الذي ذكر في دراسته أن هناك ندرة من المترجمين. قد يكون هناك ندرة من المترجمين المثاليين الذين يتقنون مادة العلوم واللغة العربية واللغة الأجنبية في آن واحد، على درجة عالية. إن الترجمة لا بد أن تسير بشكل واقعي، وأن تتحسن مع مسار الطريق. وأنا أعتقد أن أي أستاذ جامعي في مادة تخصصه يستطيع – كما استطاع أن يغترب ويدرس في إسبانيا، أو بلغاريا، أو رومانيا، أو روسيا، وكما استطاع أن يتقن لغة البلد الذي درس فيه، وأن يأخذ شهادته وأطروحته في تلك اللغة – يستطيع بلغته الأم، وبدراسته السابقة، وبمزيد من العناية الذاتية بنفسه، وبالتعليم الذاتي، أن يتقن لغته، ولا سيّما إذ اتُّفِق على منهجية الترجمة، وعلى أساسيات الرموز والمصطلحات العلمية.

ولذلك أقول أن الجامعات الأردنية الثلاث، والجمعية العلمية الملكية، تزخر بمئات، بل ربما في عهد قريب خلال سنتين أو ثلاث، ستصبح فيها آلاف من هذه الطاقات البشرية التي يمكن أن تستخدم في هذه العملية.

والملاحظة الثانية التي استفدناها من هذه التجربة، ومن الناحية الفنية، أن الترجمة عن طريق الفريق أفعل من الترجمة عن طريق الفرد، والفرد يمكن أن نكتفي به لترجمة الأعمال الأدبية، والفنية، والتي من طبيعتها أن فيها العنصر الذاتي. وربما تتلون الترجمة بنفس الفرد المترجم، إلا أن الترجمة العلمية لا مجال فيها للاختلاط والخلط، ولا بد من الاتفاق على منهجية معينة يتقيد بها جميع المترجمين. ولذلك فإن عملية الترجمة عن طريق الفريق، مع وجود محرر لكل كتاب يترجم، هي أسلم من الترجمة الفردية، من حيث أسلوب العمل واختيار الكلمة العربية، أو تعريب الكلمة، أو استعمال الكلمة الأعجمية مع جعلها أقرب إلى الوزن العربي. وهكذا نرى أن هذه التجربة فيها إغناء للمنهجية العلمية التي تتبع عندنا.

ثم هناك نقطة أخرى تتردد على ألسنة الكثيرين، فهم يقولون أن كل أربعين دقيقة يمكن أن يولد اصطلاح جديد، فهما ترجمتم يا مجامع اللغة العربية، فالزمن سيسبقكم، والزمن هو زمن تفجر ومعرفة وغير ذلك.

وفي الوقت الذي درسنا فيه الكيمياء في أوائل الخمسينات، كان أساتذتنا في الكيمياء العضوية يقولون لنا أن عدد المركبات في الكيمياء العضوية ثلاثمئة ألف مركب، أو نصف مليون مركب. والآن بلغ عدد المركبات المعروفة بأسماها نحو ثلاثة ملايين أو تزيد؛ فهل يا ترى– حتى في اللغات

الأجنبية– اخترعوا لهذه المركبات اصطلاحات جديدة كل الجدّة في اللغات التي دخلتها هذه المركبات؟ الجواب: أنا أؤكد لكم أن بضع مئات من المصطلحات الأساسية تكفي، ثم بقية المصطلحات تشتق من المصطلح الأصل– أن جاز التعبير– وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، كأن نقول مركب البنزين، وإذا أضيف إليه البروميد نقول برومو بنزين، وبذلك يكون لدينا اصطلاح جديد ليدل على مركّب جديد، إلا أنه في واقع الأمر، كما وجد الحل في اللغة الإنكليزية نستطيع إيجاد الحل في اللغة العربية.

فالمسألة إذن ليست مستحيلة كما يتصورها البعض، أو قد يوهمون البعض بتصورها. وقد لمسنا هذا في ترجمة الكتب العلمية، التي لم تأخذ وقتاً طويلاً. ولو كان لدينا موازنة كافية، واستغلال لكل الطاقات الفنية، وقدرة على الطباعة، وكانت مطابعنا كافية لأن تسهم لما كانت هناك عقبات. ثم هناك فائدة أخرى أستُفيد منها في هذه التجربة، وهي بناء نواة قواميس المصطلحات العلمية التي استخرجت من هذا الكتب، وبدأت لجنة المصطلحات ومجلس المجمع في تبنيها، وبنائها بشكل متسلسل هرمي، بحيث يصدر في كل علم من العلوم نواة قاموس ينمو مع الزمن، فتضاف إليه المصطلحات التي ستجدّ. وفي هذا المجال الفني أريد أن ألمح إلى الاقتراحات التالية:

من الضروري أن يشترك جميع أساتذة العلوم في الترجمة، بشكل أو بآخر، لأثارة اهتمامهم ومشاركتهم. وثابت من الدراسات أن الذي يشارك في العملية يتحمس لها. وقد لا يتحمس أستاذ لتدريس هذا الكتاب أو ذاك، لأنه لم يشارك في الترجمة، وهذا ما قد يدفعه إلى القول أن هذه الترجمة لا تنفع، والتدريس بالإنكليزية وفي الكتاب الإنكليزي أفضل، أو كما حدث في بعض الحالات: أن

الأستاذ أو العميد يصدر قراراً بتغيير الكتاب بكامله لمجرد أن يصل الكتاب من المطبعة، وقد يغير الكتاب بكتاب آخر صدر قبله بعدة سنوات.

وفي رأيي أن الجامعات العربية يجب أن تحسب أعمال الترجمة في الترقيات؛ لا أقول كل الترقية، وإنما تكون الترجمة جزءاً من الترقية، كأن يكون الثلث أو الربع للجهد المبذول في الترجمة.

أما عن إمكانية إنشاء معهد متخصص في الترجمة، فأذكر أنه في أثناء زيارة لي إلى اليابان قالوا لي أنه لا يوجد كتاب ذوبال يظهر في أي ركن من أركان العالم، حتى يقوم معهد الترجمة في اليابان بترجمته إلى اللغة اليابانية خلال ثلاثة شهور. لذا لا بد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إذا كانت تريد العمل– أن تعرف ما هي أولويات العمل، وأن تعمل على إنشاء معهد للترجمة على مستوى الوطن العربي، وأن تعمل على اشراك الجامعات العربية في ترجمة شاملة للأعمال العلمية.

ثم هناك اقتراح آخر، ربما كان على رؤساء الجامعات، وعلى المسؤولين أن يطلبوا من كل طالب مبعوث ترجمة كتاب على الأقل في مادة تخصصه. ويجب ألا نستهين بذلك، فلدينا آلاف المبعوثين، وآلاف الناس الذين يرجعون إلى البلاد العربية بعد تخرجهم، فيجب ألا يوظف هذا المبعوث، أو لا يؤمن له عمل، إلا إذا جاء ومعه كتاب مترجم في مادة علمه. وليكن هذا المطلب جزءاً من مهماته. وأنا أؤكد أن هناك نحو مئة ألف طالب أردني في الخارج الآن، فلو عاد كل طالب ومعه كتاب مترجم في مادة علمه، لصبح لدينا مئة ألف كتاب. كما أن هناك في جامعة اليرموك نحو (1500) أستاذ، وفي الجامعة

الأردنية نحو (1000) أستاذ، وفي جامعة مؤتة نحو (500) أستاذ؛ فالمجموع هو ثلاثة آلاف أستاذ، لو طبنا من كل أستاذ أن يترجم كتاباً في بضع سنين، لكان عندنا وفرة في هذه الموضوعات.

وهذه التجربة، كما علمت خاضتها فيتنام، وكانت تطالب من كل طالب مبعوث –حتى قبل تحريرها– أن يترجم كتاباً، ويعود بشهادته وبالكتاب المترجم إلى اللغة الفيتنامية.

أما من الناحية المالية، فالتكلفة المالية للعملية، رغم أنها بسيطة، ومتواضعة، شملت كتب العلوم في السنة الجامعية الأولى، إلا أنها كلفت المجمع عشرات الآلاف من الدنانير، فقد كان الكتاب الواحد يكلف من عشرة إلى (15) ألف دينار. ولذلك تحتاج عملية التعريب إلى موازنة كبيرة. والاقتراح في هذا المجال هو أن تزيد الدولة من موازنة كل جامعة لدفع مكافآت مجزية لكل أستاذ يترجم كتاباً علمياً في حقل، تخصصه، بغض النظر عن الترقية، بحيث تصبح حوافز من خطتها جعل كل أستاذ يترجم كتاباً، بدلاً من أن يقتصر عملنا على التغني بالمأمون وهارون الرشيد، الذي كان يعطي المترجم وزن الكتاب الذي يترجمه ذهباً.

وفي مجال طباعة الكتب وتوزيعها على الجامعات، تَعَرَّض كثير من الكتب للسرقة والتصوير. وأذكر أن بعض الأخوة، ومنهم معالي الأستاذ وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل، والأخ الدكتور خليفة، اتصلوا بوزير التربية في أبو ظبي، ووعدهم وزير تربية أبو ظبي بشراء كتب من الكتب المترجمة، ثم ظهر أن أبو ظبي قد اشترت هذه الكتب من جهات أخرى، وثبت أن كتب

المجمع قد صوّرت ووزعت في الأسواق. وأقام المجمع دعوى، ولكن الدعوى لم تصل إلى شيء. وهنا لا بد من حماية الدولة لحقوق المجمع من الناحية العملية والأدارية. أن ما نقترحه هو مزيد من التعاون بين المجمع، والجامعات في الأردن والخارج، ودور النشر العالمية، لاختيار أجود الكتب المرشحة. وفي رأيي أنه لا بد من أن تقوم كل جامعة بتأسيس دار طباعة ونشر، لأن المطابع التجارية تنظر إلى الربح التجاري، بينما الجامعات والمجامع هدفها نوعي وانتقائي، وبذلك يشجع البحث العلمي، وتشجع الترجمة ويشجع التعريب.

ومن التوصيات أراها على المستوى المحلي:

أولاً: ضرورة تنسيق الجهود بين المجمع والجامعات، ووضع خطة مشتركة للتعاون. إلى جانب قيام الروابط والجمعيات العلمية، مثل رابطة الفيزيائيين الأردنية، وجمعية الكيميائيين، وغيرها بدعم جهود المجمع في التعريب، يضاف إلى ذلك دعم المؤسسات الخاصة.

ثانياً: ضرورة اتخاذ قرار سياسي على أعلى المستويات بهذا الشأن.

ثالثاً: يجب أن يرفع شعار "لا تنمية دون تعريب"، لأنه لو نمينا اقتصادنا على أعلى درجات الاقتصاد، لكن باللغة الأجنبية، لبقي العقل الأجنبي هو الذي حكمنا، واللغة الأجنبية هي السائدة فيما بيننا. واعتقد أن القيم والاعتزاز بالتراث هي من أولويات التنمية التي يجب أن يرفع فيها شعارها "لا تنمية دون تعريب"، ودون اعتزاز بالقيم والتراث، وإيمان بمستقبل هذه الأمة.

وعلى المستوى العربي:-

أولاً: لا بد من التعاون الثنائي مع الجامعات العربية التي تقوم بجهد مماثل في التعريب؛ فجامعة دمشق كان لها السبق في التعريب منذ عشرات السنين، وفي العراق أصدروا قوانين للتعريب، ووضعوا حوافز كثيرة، في جميع سنوات التعليم الجامعي. فلا بد من التعاون المثمر والتكامل في الجهود بحيث تكمل جهود كل بلد وكل مجمع وجامعة، جهود المجامع والجامعات الأخرى.

ثانياً: في رأيي أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وقعت فيما وقعت فيه منظمة اليونسكو العالمية من حيث الدوران في حلقة الروتين والورق. وفي رأيي أنه يجب أن تختار بضعة مشاريع، ومن أهمها مشروع تعريب التعليم العلمي الجامعي، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، فتقوم بالترجمة والتعريب وتوزيع جهودها على المستوى العربي.

أما على المستوى العالمي فأتقدم بالتوصيات التالية:

أولاً: يمكن السعي لدى اليونسكو لترجمة أي كتاب علمي إلى العربية، ولا سيّما أن اللغة العربية أصبحت من اللغات العالمية المعترف بها في هيأة الأمم وفي اليونسكو. ولا نكون بذلك قد طلبنا شيئاً إضافياً أو نشازاً، ما دامت اللغة العربية إحدى اللغات العالمية.

ثانياً :الاتصال بدور النشر العالمية، وتشجيعها على خوض غمار الترجمة لكل كتاب علمي يصدر عنها على المستوى الجامعي، ولا سيّما أن دول البترول والشرق الأوسط تشكل جزءاً من اهتماماتهم؛ فكثير من دور النشر بدأت تترجم، ويمكن أن تشجع مثل هذه المؤسسات مع الحذر لأي سلبيات أو مثالب تأتي من هذا الطريق.

* * * *

وبعد أن أختتم الدكتور إسحق الفرحان حديثة، قدم الدكتور عبدالكريم خليفة رئيس المجمع، الدكتور همام غصيب للحديث، وهو من علمائنا الشباب الذين نعتز بهم وله تجربة يعتز بها مجمع اللغة العربية الأردني.

فتحدث الدكتور همام غصيب قائلاً:

كلمة الدكتور همام غصيب

(الجامعة الأردنية)

أريد أن استهلّ حديثي، بعد أستاذّيً بنبذة مقتضبة عن النهج العام الذي حاولنا أن نلتزم به خلال تجربتنا التمهيدية هذه.

فقد كانت محاولتنا محض الخطوة الأولى نحو برنامج كامل متكامل، يهدف في نهاية المطاف إلى تعريب مواضيع العلوم بكل معنى الكلمة، وليس فقط إلى ترجمة حفنة من الكتب والمقالات.

من هنا بذلنا جهداً كبيراً في انتقاد وابتداع المصطلحات العلمية اللازمة، وحققنا في أصل كثير منها، كما حاولنا إرساء الأسس التنظيرية العامة لعملية التعريب برمتها.

أردنا –أولاً– إرساء وترسيخ اللباب الجوهري في هذه العملية، بحيث نستطيع فيما بعد أن نستعمل (نصلاً) منطقياً حاداً – إن صح التعبير– نبتر به كل فائض دخيل، وننأى بوساطته عن أي تزمت أو تحجير. فتعريب العلوم، كما تفضل الأستاذ الدكتور خليفة، والأستاذ الدكتور إسحق الفرحان، لا ينحصر في إيجاد أو ابتداع المرادفات والمصطلحات المناسبة فحسب، بل هو – قبل كل شيء– حركة تجديد عارمة لبعض سمات اللغة، وانكباب على أصولها ومظانها، واستنطاق عمالقة تراثنا وأساطينه. وكلنا بحاجة إلى تثقيف ذاتي مكثف في هذا المضمار.

من هذا المنطلق، استخدمنا إطاراً عربياً شاملاً لرموز وحدات النظام الدولي، استقيناه بتصرف طفيف من المشروع الذي نشره المجمع نفسه عام 1979. والأمل أن يجد فيه الفيزيائي العربي أداة سلسة مطواعاً لها من المرونة ما تستوعب منها ما يطرأ من تطورات وتعديلات، كما نأمل أن يفيد الفيزيائي العربي من الخطوط العريضة لهذا المشروع في تنمية جوانب أخرى من الموضوع. كذلك ذيَّلنا المتن بعدد من الحواشي والهوامش أكبر بكثير مما هو مألوف في مثل هذا العمل، مع تركيز خاص على الأمور التراثية؛ فإحياء تراثنا العملي– كما يجب أن يكون الإحياء– واجب مقدس.

على صعيد آخر، عنينا عناية خاصة بالترقيم والتشكيل إمعاناً في دقة التعبير، فنحن نؤمن بأن هذا من شأنه أن يبرز بوضوح تفاوت الظلال ودقائق الفكرة الواحدة في لغتنا.

وماذا عن المبادئ العامة التي حاولنا أن نلتزم بها؟

أولاً: نحن نعرّب دون حرق الجسور مع التيارات العالمية، ونريد إحياء تراثنا العظيم في نفس الوقت الذي نعبَّ فيه من الموارد المعاصرة أيّاً كانت.

ثانياً: نحن نؤمن بأنه ليس هناك تنمية دون تعريب، فمشكلة التنمية تقبع أولاً وأخيراً في التربية والتعليم. هذه هي بديهتنا الأولى، ذلك أن المحور هنا قضية تكوين الإنسان فكرياً وعملياً ووجدانيا. وواضح أن البيت والمدرسة والجامعة معامل جوهرية يُبْنَى في رحابها الشطر الأهم من مستقبل الأمة، وبعد ذلك فقط تأتي التقنيات والماديات التي يتنطع بمحاسنها كل متحذلق هذه الأيام.

من هنا كانت البديهية الثانية: أن لا تنمية دون تعريب، فالتنمية عملية معقدة متشابكة تشكل هرماً هائلاً: قاعدته تشمل الجمهور الواسع العريض، بينما تخص ذروته الصفوة ومجالاتهم المغرقة في التخصص، فثمة مفارقات وتناقضات إذن لا بد من إذابتها وحلها لدى كل القطاعات والمستويات، إذا أردنا تحقيق تنمية خلاقة، فكيف نعمم وسائل التنمية وفلسفتها ومنهجيتها دون تعريب شامل قلباً وقالباً، يربط بين سفح الهرم وقمته؟ وكيف يمكن أن نراكم تجارب فوق تجارب دون تعريب حقيقي؟... أعني ذلك التعريب المتكامل الذي لا يقتنع إلا متى شمل سائر المستويات: من المدرسة الابتدائية حتى الحرم الجامعي المتخصص، وجميع القطاعات أيضاً من أكاديمية وصناعية وخلافها...

المسألة في النهاية مسألة أولويات، وفي يقيننا أن الأولية ينبغي أن تعطى للتعريب الجاد، فعنه ينبثق كلّ تطوّر راسخ. وإشكالية الأصالة والمعاصرة ما هي في خاتمة المطاف سوى معركة التعريب بكل جوانبها ... التعريب الذي يفهم التيارات المعاصرة بعمق كي يستوعبها في قالب مميز أصيل، والتعريب الذي لن يفلح في ذلك إلا متى هضم أبرز ما في التراث وأحياه.

ثالثاً: مسألة الثقافة الثالثة: دعوني أستطرد قليلاً لأفسر ما أعنيه بهذا التعبير... فتعبير الثقافيين قديم ومعروف، إذ تشير الثقافة الأولى إلى الإنسانيات، والثانية إلى العلوم. وهذا تعبير شاع أكثر ما شاع في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، عندما نشر الفيزيائي والروايّ الإنكليزي (تشارلز بيرسي سنة C.P.Snow) كتابه الذائع الصيت (الثقافات والثورة العلمية) سنة 1959م، فقد لاحظ سنو آفة كبيرة في المجتمع المعاصر، أعنى الشرخ العميق

بين أصحاب هاتين الثقافتين. من هنا جاءت فكرة الثقافة الثالثة المكونة من نظام متكامل من الحساسيات (إن صح التعبير)، والأساسيات العلمية (في المقام الأول)، الهادفة إلى ردم الهوّة التي تفصل أصحاب الثقافتين، وإلى خلق الإنسان العصري الكفء الذي يستطيع أن يواكب الثقافتين، وإلى خلق الإنسان العصري الكفء الذي يستطيع أن يواكب تيارات العصر ويستوعبها إلى حد معقول. والملاحظ هنا أن الوسائل التي يمكن استخدامها في إرساء مثل هذه الثقافة الثالثة قد أضحت في غاية التطوّر والتنوّع، فلا تشمل الكلمة المكتوبة والمنطوقة فحسب، بل تضمّ أيضاً الصورة (الفيديو وما إلى ذلك). وكل هذه الوسائل في يقيننا تمسي بلا جدوى دون تعريب، فلا ثقافة ثالثة دون تعريب، ولا تعميم للأفكار ولا تغلغل لها في جميع قطاعات مجتمعنا دون تعريب حقيقي!

هذه هي الفلسفة العامة التي حاولنا تطبيقها وانتهاجها بقدر الإمكان.

وأودّ أن أتطرّق بإيجاز إلى بعض الدروس والعبر التي انتهينا إليها أثر تجربتنا الأولى هذه. وقد تفضل الأستاذ إسحق الفرحان، وذكر الكثير من هذه العبر، وأريد هنا أن أضيف ما يلي:-

أولاً: مسألة عدم التفرّغ وسوء التقدير من جانب مؤسساتنا العلمية الكبرى – فإن مؤسساتنا الكبرى المعنية بالترجمة والتأليف والثقافة تعاني عموماً – وبكل أسف– من سؤ تقدير لجسامة العملية– عملية التعريب– إلى درجة لا تصدّق، فهي ترفض أن تفرّغ تلك الفئة المتفانية التي تضطلع بعملية التعريب والترجمة – ولو جزئياً– لمثل هذا المشروع القومي الضخم. ولا أستطيع أن

أتصور في هذه الحالة كيف يتمكن شخص مكلف بمثل هذه الأعباء، مهما بلغت كفاءته من التوفيق بين بحوثه وأعماله الأخرى من جهة، والقيام بأمور التعريب والترجمة من جهة أخرى.

ثانياً: مسألة المطابع، فإن المطابع – مثلها مثل أي قطاع اقتصادي آخر– بحاجة إلى إجراء الكثير من التغيرات والتطورات بين الآونة والأخرى، كي تواكب التقدم وأغراض العصر. كذلك يجب أن تعمد باستمرار إلى تثقيف العاملين فيها وتدريبهم على أكمل وجه إذ لا بد أن تنعكس ثقافتهم وكفاءتهم على السمات الإخراجية والتشكيلية للكتاب ...

ومن خلال تجربتي المريرة مع مطابعنا، انتهيت إلى التيقن من أنها شبه عاجزة عن إنجاز المشاريع الفخمة بالصورة التي نصبو إلى تحقيقها.

ثم مسائل النشر: فقد كان ما نود أن نصطلح عليه بدار للنشر، أو بلجنة للنشر، مفقوداً بالمعنى الفني الدقيق، فالجهد كان فردياً بحتاً في أغلب الأحيان، فالحل إذن يكمن في إنشاء دار للنشر تدعمها الدولة، وقد تكون محلقة بمجمعنا الجليل، وتتوفر لها كل الإمكانات المادية والطاقات الفنية المؤهلة والمدربة.

ثم هناك فكرة معهد الترجمة المنشود، التي كتب عنها المجمع ممثلاً برئيسه الجليل، وحال أن يجذب أنظار المؤسسات المختلفة هنا وهناك إلى تأسيس مثل هذا المعهد، الذي يمكن أن يقوم بكل هذه الأمور بصورة منظمة وشيئاً فشيئاً عبر السنين.

وهناك أيضاً مسألة عيون التراث العلمي الحديث، ففي يقيني أن الوقت قد حان لكي يبدأ المجمع وسواه من مؤسساتنا بترجمة عيون التراث العلمي

الحديث – وليس فقط بعض كتب التدريس المتفاوتة– جنباً إلى جنب مع إحياء تراثنا، فالبداية هنا للأسف، يجب أن تكون من المربع الأول، لأنه ليس في المكتبة العربية، في الوقت الحاضر أي ترجمات لعيون التراث العلمي الحديث.